تحليل منحني Phillips: التطورات النظرية الحديثة و نتائج السياسة

د. إيمان محمد إبراهيم

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة–جامعة طنطا

تحليل منحني **Phillips**: التطورات النظرية الحديثة و نتائج السياسة

د. إيمان محمد إبراهيم
مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة–جامعة طنطا

مستخلص

تسعي هذه الدراسة الي تتبع التطورات الحديثة في النظريات الكلية التي تبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاسمية والحقيقية. حيث أن منحني Phillips يستخدم في تصوير العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات، فان النتائج السياسية التي تتبني عليه تعد من الأهمية بمكان. بسبب التطور الذي خضعت له النظريات والدراسات التجريبية، فقد تعرض تحليل منحني Phillips للتغير بشكل كبير ، لقد تعرض للتعديل والتحسين في أكثر من موضع. في السنوات الحديثة، وبرغم التطورات المعقدة التي تعرض لها منحني Phillips ، إلا انه لا زال يمثل أداة نافعة لصانعي السياسة.

الكلمات الدالة:

منحني Phillips، التضخم، البطالة، المعدل الطبيعي للبطالة، التوقعات المعدلة، التوقعات الرشيدة، نماذج (الجيل الأول من النيوكينزيين) نماذج (التوليف النيوكلاسيكي الجديد)، نموذج المثلث، التوليف النيوكلاسيكي، منحني Phillips النيوكينزي، الجمود الاسمي.

Abstract

this paper endeavored to follow through the evolution of the macroeconomics thought which examine the relationship between nominal and real variables . it captures the main relation between the two kind of variables, Phillips curve analysis has serious implications for, Economic policy that is based upon. due to updated theoretic and empirical studies, the Phillips curve analysis

have changed drastically. At each milestone in its evolution , it was appended and improved in some aspects. in recent years. albeit it has a more sophisticated form, It is still a useful guide for policymakers.

Keywords:

Phillips Curve, inflation, unemployment, NAIRU, adaptive expectations, rational expectations, (NCM) models, (NNS) models. The Triangle model, Neoclassical Synthesis, (NKPC) nominal rigidities.

١) المقدمة

يعبر منحني Phillips عن أحد أهم العلاقات، التي تهتم بها نظريات الاقتصاد الكلي. إن حقيبة هذا الاقتصاد تغص بالصور versions المختلفة للمنحني، الذي تعرض للتغير في أكثر من ذي مرة، و هو ما يرجع الي التطور الذي يجد أساسه فيما يستجد من ظواهر اقتصادية تتصدي لها النظريات الشارحة، ما يترك أثره علي صورة المنحني.

يجري استخدام منحني Phillips في أي صوره قديمة كانت أو حديثة علي نحوين: أولا، علي الجانب النظري و في إطار النماذج النظرية للتضخم، انه يقدم الحل لما يسمي لغز المعادلة المفقودة the mystery of the missing equation ; من الانتقادات التي وجهت الي نظرية الدورة التجارية الكينزية كونها فشلت في إدماج المستوي السعري كمتغير داخلي. بصورة أخري، تفتقر هذه النظرية الي المعادلة التي تربط بين التغير في المستوي السعري والتغير في الناتج الحقيقي و التي تكشف– في حال حدوث تغير في الدخل الاسمي– عن الكيفية التي تتوزع بمقتضاها تلك التغيرات ما بين السعر و الكمية. إن منحني Phillips يعبر الصلة أو الرابطة بين المتغيرات الاسمية، مثل السعر، الأجور، التضخم، و بين الاقتصاد الحقيقي. يمكننا أيضا، النظر الي هذه العلاقة بوصفها تمثيلا لجانب العرض في الاقتصاد، والتي توضح كيف تتفاعل قرارات التسعير و النشاط الاقتصادي الحقيقي مع بعضها البعض في إطار عمليات الإنتاج.

إذا سلمنا جدلا، أن فكرة مثل أن نموذج منحني Phillips يمكن أن يحدد بشكل أساسي كيف يؤثر التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي علي المتغيرات الاسمية والحقيقية هي فكرة صائبة و علي افتراض أن صانع السياسة يمكنه التأثير في جانب الطلب الكلي للاقتصاد، فان تصرفاته– اعتمادا علي سلوك العرض الكلي كما يمثله منحني Phillips – يمكن أن تؤتي آثارا مختلفة و مؤثرة علي الناتج الحقيقي والتضخم. بناءا علي ذلك، فان علاقة منحني Phillips يمكن أن تحدد– علي الجانب السياسي و ثانيا – الشروط التي تسهم في زيادة فعالية (أو انخفاض أو فقدان فعالية) السياسات التوسعية والانكماشية. في الواقع، فان القليل من مشكلات السياسة الكلية، هو الذي يمكن أن يناقش بدون الإشارة الي إطار تحليلي في صورة نسخة أو أخري من منحني Phillips.

من اجل التفسير و الشرح و في مواجهة ما يستجد من الظواهر الاقتصادية، التي يكسوها الغموض أو تلك غير المتوقعة (مثل ظاهرة الركود التضخمي في السبعينات)، فقد جاءت مدارس جديدة للاقتصاد الكلي، إنما من رحم المدارس القديمة; هذه المدارس إما أنها تواصل سير القديم في الزمن تأخذ منه وتبني عليه (النقديون، النيوكلاسيك، و الجيل الأول من النيوكينزيين)، وأما إنها تعمد الي تكوين نسق جديد و ذلك من خلال التركيب من (و التوليف بين) عناصر انساق مختلفة تماما. إن أفكار هذه المدارس (و تتسم بسمات مختلفة عن المدارس التي أخذت منها غالبا ما تكون وسطية توافقية). هذه المدارس تعتمد النهج التوفيقي، و قد جمعت بين بعض عناصر الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي في صورة جديدة أو قالب جديد (التوليف النيوكلاسيكي، التوليف النيوكلاسيكي الجديد). أيا يكن من أمر، فقد صنع كل من هذه المدارس خاصته من منحني Phillips.

لأن الثبات ليس من طبيعة الأشياء، فأن الأمر المؤكد هو جريان مياه جديدة باستمرار. وهكذا، بفعل التطور الذي تنحاز له النظريات الكلية و تحت ضغط الأحداث، فقد تعرض تحليل منحني Phillips بالتبعية للتغير و بشكل أكثر من معتاد. لقد لحقت به في فترات متعاقبة كثير من التغيرات وأضيفت إليه كثير من العناصر من أهمها فرضية المعدل الطبيعي للبطالة، آلية التوقعات المعدلة، والرشيدة، نظرية الدورة التجارية الحقيقية (**RBC**). تلك التعديلات أضافت الي المقدرة التفسيرية للنموذج وغيرت في آن واحد، وبصورة غير اعتيادية من النتائج السياسية، التي يمكن أن تترتب عادة علي ما تنتهي إليه هذه التحليلات.

بالنسبة للمدى، الذي يمكن أن تتراوح فيه نتائج السياسة للنسخ المختلفة لمنحني Phillips ، فإنه يمكن القول، أن هذه النتائج تبدأ من حالة يمكن فيها ضبط إيقاع الاقتصاد الحقيقي بواسطة سياسات إدارة الطلب الكلي التنشيطية و تستمر الي الحالة النقيض، حيث تفقد سياسات إدارة الطلب الكلي فعاليتها في التأثير علي المتغيرات الحقيقية. فمن تأثير مزدوج في إطار علاقة مقايضة " trade–off " (بين التضخم والبطالة) يمكن استغلالها من قبل صانعي السياسة، الي انتفاء علاقة المقايضة بالكلية. إنها، أيضا تروي قصص مختلفة عن الألم، طول فترات الركود، وسرعة التعديل. يقف وراء هذا الاختلاف في النتائج الافتراضات، التي تستند إليها تلك التحليلات عن دور وطبيعة التوقعات التضخمية، بالإضافة الي الجمود الاسمي nominal rigidities.

إن الغرض من هذه الدراسة، هو تتبع التطور في الفكرة الكلية، بالتحديد فيما يختص بالعلاقة بين المتغيرات الاسمية والحقيقية، نتائج السياسة التابعة، و كذلك التطور اللاحق في تحليل منحني Phillips. بالتناسب مع ذلك، فقد تقسيم هذه الدراسة إلي أجزاء، حيث يختص الجزء الأول بالمقدمة. في الجزء الثاني، نتناول العلاقة بين المتغيرات الاسمية والحقيقية قبل ظهور منحني Phillips في صورة كلا من الفكر الكلي الكلاسيكي و الكينزي. في الجزء الثالث، نتابع فكرة ظهور منحني Phillips ، ثم نتناول في الجزء الرابع فكرة التوفيق بين وجهتي النظر الكلاسيكية و الكينزية فيما يسمي بالتوليف النيوكلاسيكي. و يختص الجزء الخامس بالنظر في عملية دمج التوقعات (المعدلة والرشيدة) في تحليل منحني Phillips، أما الجزء السادس فيختص بعرض التطورات النظرية الحديثة. بصورة أخري، ردة الفعل النيوكينزية في الثمانينات والتسعينات من القرن الفائت، و ذلك في إطار نماذج NCM و NNS ، ثم نعرض النتائج و التوصيات بعد ذلك في الجزء السابع.

٢) المرحلة الصفرية، مرحلة ما قبل منحني فيليبس: تراوح نتائج السياسة ما بين الفكر و الفكر المضاد

لرسم صورة للتطور، تتضح فيها خصائصه و في سبيل تحديد اتجاه المسارات، التي قطعها المنحني في رحلته عبر الزمن، فإنه لا بد من تمييز المراحل التي هي نظير محاور تتشكل من خلالها ملامح التطور. بناءا علي ذلك، فإنه يمكن تمييز أربعة مراحل فارقة في حياة منحنيPhillips (شكل رقم ١). هذه المراحل سوف نقوم بتناولها علي التتابع.

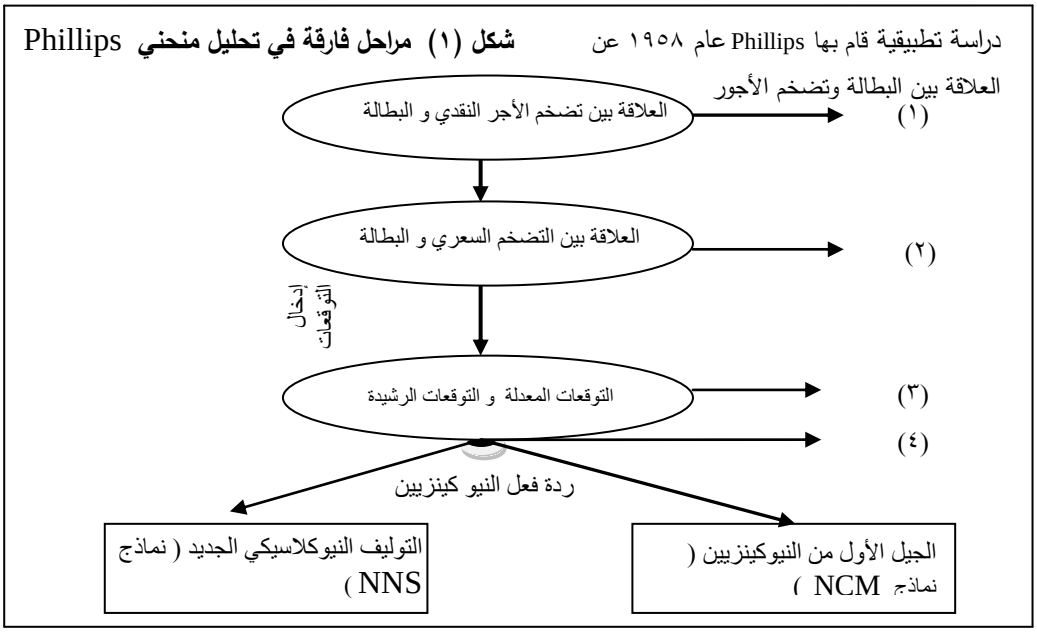

بواسطة الباحث

١-٢) الفكر الكلاسيكي "CLASSICAL MACROECONOMICS "

بدءا من الافتراضات السائدة في تلك الأوقات (والتي خرجت من أعلي من بين أروقة الفلاسفة "الفلسفة المادية الميكانيكية" و القوانين الفيزيائية " قوانين نيوتن" مثل النظام الطبيعي والتناسق القبلي بين مصالح الفرد و المجتمع)، مثل أن الأجور والأسعار ذات مرونة تامة، و أن التوازن السوقي مستمر. إن أحد النتائج المشهورة و المترتبة علي هذا الافتراض هو قانون ساي للأسواق، والذي يمكن تصويره في مقولة مثل "إن العرض يخلق الطلب الخاص به" خلال عملية التعديل الآني للأسعار، كذلك يفترض الكلاسيك أن الناتج الحقيقي يتحدد من خلال عوامل العرض فقط، و هذه تعتمد علي عوامل الإنتاج فحسب.

في هذا الإطار، سوف يسفر التغير في الطلب عن تغير فوري و مساوي (أو تناسبي) في المستوي السعري من دون أدني اثر علي المتغيرات الحقيقية. هذا التحليل يمكن تصويره في إطاري تحليل الطلب الكلي – العرض الكلي، و تحليل منحني Phillips (الشكل رقم ٢)، حيث تؤدي تغيرات الطلب الكلي (انتقال منحني الطلب الكلي سالب

الميل عبر منحني العرض الكلي العمودي الميل)، فقط الي التغير في المستوي السعري بينما يظل الناتج الحقيقي ثابتا عند مستوي التوظف الكامل.

(١-١-٢) نتائج السياسة POLICY IMPLICATION

مثل أن قبول المقدمات يفضي دائما الي قبول النتائج المترتبة عليها، فأن قبول الافتراضات الكلاسيكية يرتب لقبول ما تؤدي إليه من نتائج. إن أحد أهم النتائج التي تترتب علي التحليل النيوكلاسيكي هو ما يسمي بالانقسام الكلاسيكي" classical dichotomy"، و الذي يعني انه يمكن تقسيم الاقتصاد ككل الي قطاع حقيقي وآخر اسمي من دون تفاعل بين الاثنين. بصورة أخري، فان سلوك المتغيرات الاسمية و الصدمات (صدمات الطلب الكلي مثل زيادة العرض النقدي) ليس لها أدني اثر علي المتغيرات الحقيقية. ولأن الناتج الحقيقي يتحدد بشكل تام و كلية من خلال عوامل العرض، فان تغيرات السياسة النقدية (مثل كمية النقود) ليس لها اثر علي الطلب الكلي الحقيقي، و الذي ينبغي أن يساوي الناتج الكلي الحقيقي. وإنها تصب بالكامل، و فورا، و بصورة تناسبية في صورة تغير المستوي السعري و ليس الناتج الحقيقي، هذا هو ما يسمي بحياد السياسة النقدية.

شكل (رقم ٢) منحنى Phillips في إطار الفكر الكلاسيكي و الكينزي

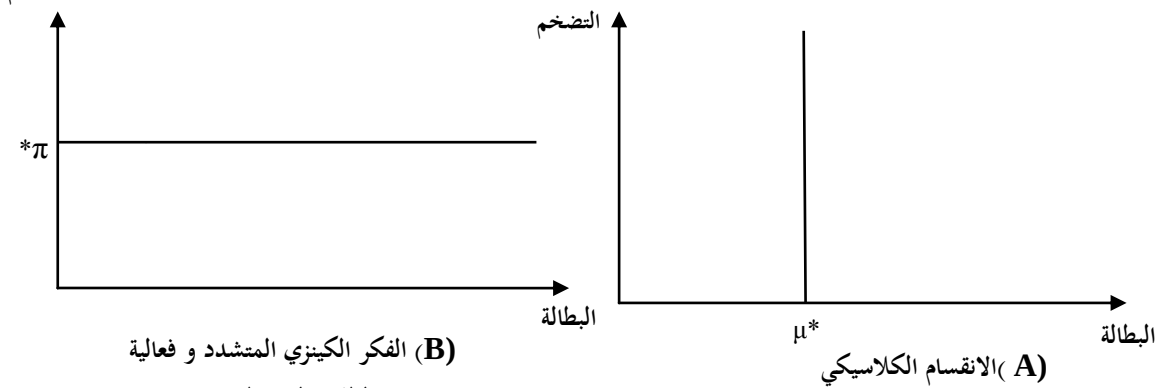

(A))الانقسام الكلاسيكي

(B) الفكر الكينزي المتشدد و فعالية سياسات الطلب التنشيطية

في الجزء (A) من الشكل، يوضح منحني Phillips الرأي الكلاسيكي عن ثبات الناتج (الجانب الحقيقي)و توقف تأثير تغيرات الطلب الكلي عند الأسعار فقط ، في حين يوضح الجزء (B) الرأي الكينزي المتشدد حول ثبات الأسعار و اقتصار تأثير تغيرات الطلب علي الجانب الحقيقي في الاقتصاد (و هو ما يعطي أهمية بالغة لأثر تغيرات الطلب، أو قوة المتغيرات الاسمية في التأثير علي الجانب الحقيقي في الاقتصاد .

بواسطة الباحث

٢-٢) الثورة الكينزية " THE KEYNESIAN REVOLUTION"

نظر الكلاسيك الي الاقتصاد الكلي من منظور الأجل الطويل (هذا يرجع الي طبيعة اهتمامات العصر الذي عاشوا فيه والي طبيعة مشكلات النمو) حتي ظهور الكساد العظيم و تبلور مشاكل تدني الناتج و زيادة معدلات البطالة، فإن مشكلات الأجل القصير و التقلبات الدورية في الناتج (تقلبات الدورة التجارية) لم تكد تلفت الانتباه. لقد أظهرت مشكلة الكساد العظيم ما يمكن اعتباره مشكلة الفكر الكلاسيكي، و التي تتجلي في الأخطاء الفكرية، التي وقع فيها الكلاسيك (مثل تفسير تغير الناتج الحقيقي بعوامل التغير في عوامل العرض الكلي فقط) و في عدم واقعية الافتراضات، التي أقاموا عليها تحليلاتهم (الافتراضات التي بني عليها الكلاسيك تنحدر عن بنية فلسفية لم يتم تمحيص أفكارها واختبار صدقها). كان من الطبيعي أن يبدأ كينز بتصحيح الأخطاء الفكرية، التي وقع فيها الكلاسيك الي جانب البناء علي افتراضات تبدأ من واقع الأزمة المعاشة، كما تتبدي في صورة الكساد العظيم. بناءا علي ذلك، و استنادا الي الافتراضات الكينزية حول جمود stickiness الأسعار و ثباتها "التام" في الأجل القصير، فإن تغيرات الطلب الكلي سوف تترجم بالكامل في صورة التغير في الناتج الحقيقي من دون أن يمس المستوي السعري بيد ; الشركات راغبة في إنتاج أي قدر من الناتج، بالأسعار الثابتة. يمكن تصوير تلك العمليات في كلا: في إطار تحليل الطلب الكلي- العرض الكلي، وفي إطار تحليل منحني Phillips (شكل رقم ٢). في الأخير يمتد منحني Phillips أفقيا عند المستوي السعري السائد، حيث تؤدي تغيرات الطلب الكلي (انتقال منحني الطلب الكلي سالب الميل عبر منحني العرض الكلي الأفقي تماما)، فقط الي تغير مستوي الناتج الحقيقي و بشكل تناسبي، في حين يبقي المستوي السعري ثابتا دون ادني تغيير.

(١-٢-٢) نتائج السياسة POLICY IMPLICATION

كقاعدة عامة، نعرف أن تغير النتائج يرتبط أو يجد جذوره عادة في تغير المقدمات الافتراضية للتحليل. لقد وضع كينز خاصته من الافتراضات علي قاعدة التناقض، فمن مرونة الأسعار الي جمودها، و حتي ثباتها. هذا التناقض يمكن تفسيره علي خلفية المصدر أو البنية التي تنحدر عنها تلك الافتراضات. أتت افتراضات كينز- خلافا لما فعل الكلاسيك- من استقراء الواقع الذي عاش فيه لا من تأثرها بالأجواء الفلسفية السائدة

في ذلك الوقت، أو من انحيازها الي أيديولوجيا خاصة. إن تغاير الافتراضات يؤدي بديهيا الـي تغـاير النتـائج. فمـن الحيـاد النقـدي والانقسـام الكلاسـيكي (النقـدي لا يـؤثر علـي الحقيقي) الـي استغراق تام يضـع فيـه النقدي أثره كـاملا فـي معين الحقيقي. تأسيسـا علـي ذلك، فقد تبدلت نتائج السياسة التي صارت توصي– خلافا لما ذهب إليه الكلاسيك – باستخدام سياسات إدارة الطلب الكلي بهدف زيادة مستويات الناتج والتشغيل والحد من البطالة. رغما عن ذلك، فقد شكك كينز كثيرا في قدرة السياسة النقدية علي التأثير في الطلب الكلي، هذا يرجع الي طبيعة الافتراضات التي وضعها الرجل حول الانخفاض الشديد في مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، أو في الارتفاع الشديد في مرونة الطلب علي النقود لتغيرات سعر الفائدة (مصيدة السيولة) و التي تسود عادة خلال فترات الكساد، وبما أن الاقتصاديات الرأسمالية كانت خلال فترة الكساد العظيم داخل منطقة السيولة، فأن كينز لم يعول كثيرا علي السياسة النقدية في التأثير علي الجانب الحقيقي للاقتصاد ممثلا في الناتج الحقيقي والتوظف.

٣) المرحلة الأولي، النسخة الأولية لمنحني "Phillips" THE EARLY VERSION OF PHILLIPS CURVE

يري Humphrey (Humphrey, 1985) ، أن فكرة وجود مقايضة بين التضخم والبطالة ليست بالفكرة الجديدة، فقد ظهرت في أعمال كلا من David Hume(1722) ، Henry Thornton (1802) ، Irving Fisher (1926) ، Jan Tinbergen (1936) ، Lawrence Klein & Arthur Goldberger (1955) ، A.J. Brown (1955) ، و أخيرا Paul Sultan (1957) . أما Motyovszki (Motyovszki, 2013) فيري، أن فكرة التبادل لم تكن قائمة قبل عام ١٩٥٨. قبل هذا التاريخ، كانت نتائج السياسة المترتبة علي النظرية الكلية (الكلاسيكية و الكينزية) شديدة الاختلاف بخصوص أثر تغيرات الطلب الكلي علي الأسعار والناتج الحقيقي. خاضعة للاستقطاب الصارخ، بحصرها أثر هذه التغيرات إما في هذا أو في ذاك.

أيا يكن من أمر، فان أحدا لا يستطيع القول أن تحليل منحني Phillips الحديث قد بدأ قبل عام ١٩٥٨. في هذا العام، قام الاقتصادي النيوزيلندي A. W. Phillips بنشر مقالته الشهيرة، و التي قام فيها بتطبيق معادلة إحصائية **W=f (U)** علي بيانات سنوية

عن التغير النسبي في الأجور الاسمية (W) و معدل البطالة (U) في المملكة المتحدة في الفترة ١٨٦١-١٩٥٧. إن النتيجة التي توصل إليها Phillips تمثلت في صورة منحني محدب سالب الميل – حيث معدل التغير في الأجور النقدية علي المحور العمودي و البطالة علي المحور الأفقي – يقطع المحور الأفقي عند مستوي موجب من البطالة (بطالة التوظف الكامل).

إن سلوك المنحني " السالب" (كما يظهر بالشكل رقم ٣) يوضح طريقة استجابة الأجور لفائض الطلب علي العمل، و علي افتراض أن معكوس معدل البطالة ينوب عنه. فان انخفاض معدلات البطالة يدل علي وجود فائض طلب كبير علي العمل، وهو ما يدفع الأجور الي أعلي. وهكذا، كلما زاد فائض الطلب علي العمل، زادت سرعة الزيادة في الأجور و العكس.

إن تحدب المنحني يرجع الي أن الزيادة في فائض الطلب علي العمل، قد تؤدي في إطار (أو من خلال) تناقص العوائد الحدية إلي تقليل البطالة، و هو ما يؤدي الي تحدب المنحني. هذا التحدب يوضح أن عملية تخفيض البطالة بمعدلات متساوية علي نحو تتابعي سوف تستلزم وجود زيادات اكبر بشكل مستمر في فائض الطلب علي العمل (ومن ثم في معدلات تضخم أو تزايد الأجر) من أجل تحقيق ذلك Humphrey, (1985).

(شكل رقم ٣) النسخة الأولي من منحني فيليبس

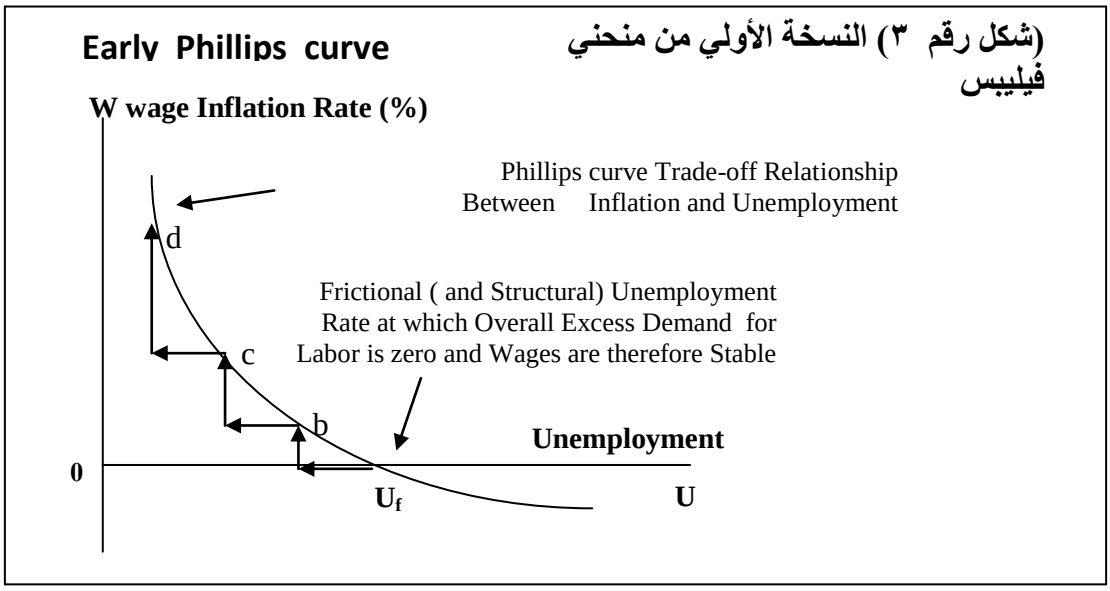

المصدر: (Humphrey, 1985).

٤) المرحلة الثانية، التوليف النيوكلاسيكي "NEOCLASSICAL SYNTHESIS "

التوليف النيوكلاسيكي هو تركيب توفيقي يستمد عناصره من النظرية الكينزية والنظرية النيوكلاسيكية قبل كينز (و هي نظرية جزئية في الأساس) فهو يجمع بين الفكرة الكينزية عن الجمود الاسمي، و ما تؤدي إليه من نتائج (فعالية سياسات إدارة الطلب الكلي التحفيزية في الأجل القصير)، و بين الفكر النيوكلاسيكي عن استقرار الاقتصاد في الأجل الطويل عند الوضع الساكن المستقر steady state و هو ما دعا Samuelson للإشارة إليه بالتوليف النيوكلاسيكي.

هذا التوليف عمل، أيضا علي تركيب العناصر الأساسية للفكر الكلي، و الذي يمثل منطقة وسطي بين أراء كينز و الكلاسيك، علي الأسس الجزئية للاقتصاد من خلال رواد مثل Samuelson و Solow ، Hicks و Lipsey. لقد قدم هؤلاء التفسير النظري لمنحني Phillips استنادا الي تحليل سوق العمل (في صورة منحنيات الطلب و العرض)، و برغم أن الأسس الجزئية فيما يتعلق بآليات تحديد الأجور و الأسعار لم تكن قائمة علي أسس جزئية حاسمة (مستقرة تجريبيا)، إلا أن منحني Phillips حاز قبول الجميع علي حد سواء، رجال الاقتصاد و صانعي السياسات بوصفه يعبر عن علاقة مستقرة بين التضخم والبطالة يمكن استغلالها من قبل صانعي السياسة (Motyovszki, 2013).

(شكل رقم ٤) اختلاف شكل منحني العرض الكلي عند كل من الكلاسيك وكينز و التوليف النيوكلاسيكي

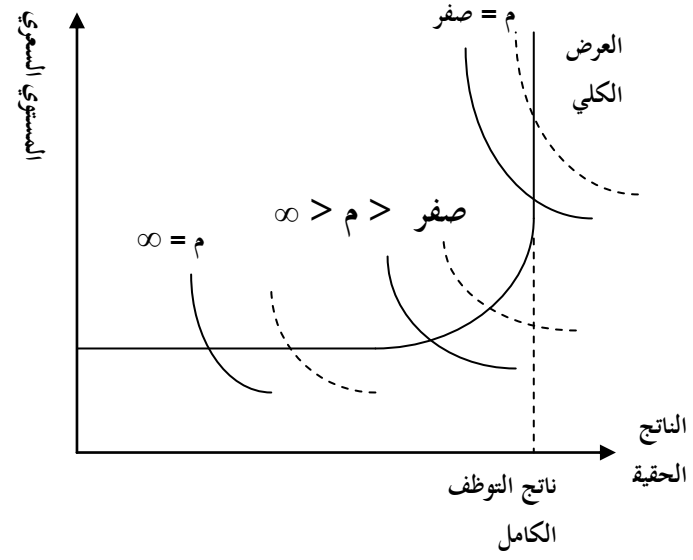

يوضح الشكل أراء الكلاسيك حيث المرونة السعرية للعرض الكلي تساوي صفر ، و أراء الكنزيين المحدثين، حيث المرونة السعرية للعرض الكلي موجبة وتتراوح قيمتها بين الصفر والمالانهاية ،وأخيرا لدي كينز ،حيث تساوي قيمتها المالانهاية

المصدر: الخضراوي، فتحي (١٩٩١).

بوصفه يعبر عن العلاقة بين التغير في الأجور و البطالة، فقد تم استخدام منحني Phillips ليعبر عن العلاقة بين التغير في الأسعار و البطالة، و ذلك علي افتراض أن الأسعار يتم تحديدها عن طريق إضافة زيادة ثابتة constant mark-up علي تكلفة عنصر العمل. إن نتيجة هذا التحويل كانت علاقة منحني Phillips للتغير في السعر. حيث معدل التضخم السعري يتحدد من خلال فائض الطلب الكلي في سوق العمل، و بالتالي في أسواق الناتج و فائض الطلب هو علاقة عكسية في معدل البطالة (Humphrey, 1985). لقد صور كلا من Samuelson and Solow (1960) هذه العلاقة تحت مسمي منحني Phillips. باستخدام هذه العلاقة المعروفة "بمنحني Phillips " تستطيع السلطات أن تحدد حجم البطالة التي تتزامن مع أي معدل هدفي للتضخم، كما تستطيع أيضا استخدامه في قياس اثر السياسات المزمع تنفيذها للحصول علي منحني Phillips مرغوب.

عندما أدمج في إطار IS-LM للطلب الكلي بالأسعار الثابتة (والذي ينتسب الي Hicks ،١٩٣٧)، أسهم منحني Phillips الأصلي بدرجة، أو بأخرى في تنقيح المذهب الكينزي، لقد تم تغيير الافتراضات حول درجة جمود الأسعار، فقد نظر الي الأسعار بوصفها أقل جمودا مما تصور كينز (و هكذا يتغير شكل منحني العرض الكلي من منحني أفقي تماما الي منحني موجب الميل، شكل رقم ٤). إن إحلال افتراض الجمود النسبي للأسعار محل الجمود التام أو المطلق يعني أن تغيرات الطلب الكلي سوف تتوزع بين الحقيقي و الاسمي في صورة التغير في الناتج الحقيقي و في المستوي السعري. في هذا الإطار، فأن سياسات إدارة الطلب الكلي لا زالت تؤثر علي الجانب الحقيقي للاقتصاد و لا زال، بالتبعية ما يعرف بالانقسام الكلاسيكي غير قائم.

٥) المرحلة الثالثة، منحني PHILLIPS المزيد بالتوقعات THE EXPECTATIONS-AUGMENTED PHILLIPS CURVE

٥-١) نموذج التوقعات المعدلة ADAPTIVE EXPECTATIONS MODEL

بدأ الإجماع علي التوليف النيوكلاسيكي يتراجع بسب الانتقادات الحادة، التي وجهها Friedman Milton في خطابه الرئاسي الي الجمعية الاقتصادية الأمريكية (١٩٦٨). لقد ضم خطاب Friedman قسمين، الثاني منهما كان الأكثر أهمية للجدال الدائر حول

منحني Phillips. من بين أكثر أجزاء هذا القسم أهمية علي الإطلاق، و ربما بعثا علي الاهتمام، ذلك الذي يتعلق بالنتائج الصادمة، التي توصل إليها Friedman من أن رجل السياسة ليس لديه القدرة علي اختيار أي معدل للبطالة في الأجل الطويل، بخلاف المعدل الطبيعي، وهو المعدل الذي يعتمد علي الهياكل الجزئية لأسواق الناتج والعمل (Gordon,2009).

لقد وجه Friedman انتقادات حادة الي التحليل التقليدي، بالذات فيما يتعلق بفكرة المقايضة بين البطالة والتضخم. إن الأخطاء التي نسبت الي منحني Phillips التقليدي لم تكن تتعلق، في الواقع بصدق الافتراضات التي يقوم عليها، وإنما لكونه يتجاهل عملية تعديل التوقعات. إن التحليل التقليدي يعتمد، ضمنيا علي فكرة إنه يمكن الحفاظ علي معدل البطالة منخفضا عن طريق السماح للتضخم بإضعاف الأجور الحقيقية و هي الطريقة، التي ينتعش بها الطلب علي العمل. لقد أوضح Friedman إن محاولة إبقاء الناتج فوق مستواه الطبيعي أو الممكن، سوف تؤدي الي حركة الاقتصاد، عبر منحني Phillips ناحية الشمال الغربي، حيث تنخفض معدلات البطالة و تزداد معدلات التضخم الفعلي. غير أنه و بمجرد أن يدرك الوكلاء agents أن معدل التضخم الفعلي يزيد عن المتوقع، فان التوقعات سوف تتعدل لأعلي (فيطالب العمال بزيادة الأجور الاسمية) ، و هكذا، ينتقل منحني Phillips قصير الأجل بكليته لأعلي. هذه العمليات سوف تنتهي بعودة البطالة الي معدلها الطبيعي عند معدل أعلي للتضخم(انظر الشكل رقم ٥).

بإعادة توصيف متغير فائض الطلب– و الذي كان ينوب عنه في منحني Phillips التقليدي معكوس معدل البطالة– في صورة الفجوة بين المعدل الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة و منحني Phillips المزيد بالتوقعات و التوقعات المعدلة (أو آلية تعليم الخطأ error–learning mechanism) تكتمل الأسس، التي تندرج عليها فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة و تسارع التضخم[١]. إن فرضية تسارع التضخم، وهي لازمة

---

[١] - و تأخذ معادلة منحني فيليبس التوقعاتي The Phillips curve Expectational الشكل التالي:

$$P_t = Ep_t + b(U_t - U^N_t) + e_t$$

حيث المعدل الفعلي للتضخم P_t يعتمد علي المعدل المتوقع للتضخم Ep_t ،و الفجوة بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل الطبيعي للبطالة $(U_t - U^N_t)$ ،و e_t الخطأ العشوائي.، و ينوب عن المعدل المتوقع للتضخم التوقعات المعدلة، أو التوقعات الخلفية النظرة backward looking

بديهية عن مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة، تقرر أن تسريع التضخم ضروري حتي يظل التضخم الفعلي أعلي من المتوقع (أو تكون الفجوة مفتوحة بينهما) حال كانت هناك رغبة في إبقاء البطالة تحت مستواها الطبيعي(انظر الشكل رقم٥) (أو التوازني). بصورة أخري، إن مقايضة الأجل الطويل، الذي تنطوي عليه فرضية تسارع التضخم هو بين البطالة و معدل تسارع التضخم، بدلا من البطالة والتضخم (Humprey, 1985).

سواء في النموذج الذي اقترحه Friedman "النموذج الشفهيverbal model" و الذي سمي لاحقا "نموذج الخداع 'fooling' model"(العمال يرتكبون أخطاء التوقعات أما أصحاب العمل فلا) أو في النموذج الذي قدمه Phelps (كلا من العمال وأصحاب العمل يرتكبون أخطاء التوقعات)، فان التوقعات يتم تعديلها بنسبة من أخطاء التوقعات، التي حدثت في الماضي (إن التوقعات التضخمية في هذا الإطار، كما هو واضح خلفية النظرة backward looking). إنها تساوي المتوسط المرجح المتراجع هندسيا لكل معدلات التضخم السابقة بأوزان يبلغ مجموعها الواحد الصحيح (Humprey, 1985).

(١-١-٥) نتائج السياسة POLICY IMPLICATION

تتأدي علي فرضيات المعدل الطبيعي للبطالة و تسارع التضخم نتائج شديدة الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية، لعل أهمها هو:

- إن صانع السياسة يمكنه الاختيار بين العمل علي تخفيض peg معدل البطالة أو علي تثبيت معدل التضخم، لأنه لا يمكنه العمل علي الاثنين في آن واحد، فإذا قام بتخفيض معدل البطالة، فإنه سوف يفقد السيطرة علي التضخم، لأن التضخم يتسارع عندما تكون البطالة تحت معدلها الطبيعي. علي العكس من ذلك، إذا قام بتثبيت معدل التضخم، فانه سوف يفقد السيطرة علي البطالة، التي سوف تعود أدراجها الي معدلها الطبيعي عند أي معدل ثابت steady للتضخم. بناءا علي ذلك، و خلافا لفرضية منحني Phillips الأصلي، فإن صانع السياسة لا يمكنه تخفيض معدل البطالة عند معدل معين و ثابت للتضخم. انه يستطيع،

حيث: $Ep_t = vp_{t-1}$ بالتعبير عن التضخم المتوقع بهذه القيمة تأخذ معادلة منحني فيليبس الشكل التالي :

$P_t = vp_t - 1 + b(U_t - U^N_t) + e_t$ (Gordon,2009).

رغم ذلك أن يضع معدل التضخم عند الحالة الثابتة المستقرة، و التي تعود البطالة عندها الي معدلها الطبيعي. هذا يعني أن العمل علي تثبيت معدل التضخم يفضل العمل علي تخفيض معدل البطالة.

- بناءا علي ما سبق، يمكن ادعاء أن المقايضة تحدث بين معدل التضخم غير المتوقع و فجوة البطالة. تلك المقايضة التي تتحدد بطبيعة التوقعات المعدلة هي، بشكل حاسم مؤقتة و ممكنة فقط في الأجل القصير. لذا، فان تكلفة تقليل البطالة تحت مستواها الطبيعي في صورة زيادة معدلات التضخم هو مسألة ممكنة في الأجل القصير. ويدعو النقديين الي عدم استغلال وجود التبادل في الأجل القصير، الفكرة الأساسية هنا أن اثر سياسات الطلب الكلي علي البطالة مؤقت زائل، بينما أثرها علي التضخم باق مستمر، فالمقايضة بهذا المعني هي بين تخفيض مؤقت في البطالة التي تئول، نهائيا الي معدلها الطبيعي و بين معدل أعلي للتضخم (المعدل الطبيعي للبطالة يتسق مع أي معدل للتضخم).
- إن الطريقة الوحيدة لإبقاء البطالة دائما تحت مستواها الطبيعي هو من خلال الإبقاء دائما علي التضخم غير المتوقع (فتح فجوة دائمة بين التضخم غير المتوقع والتضخم الفعلي) و المفاجئ لتوقعات الوحدات الاقتصادية. هذا يعني الحفاظ علي تسريع التضخم بشكل دائم و الي الأبد.
- بمجرد أن يقوم العمال بتعديل توقعاتهم (أو تنغلق الفجوة بين التضخم الفعلي و المتوقع) تعود الأجور الحقيقية الي سابق مستواها و البطالة الي معدلها الطبيعي، و يبقي التضخم عند مستواه الجديد (و الأكثر ارتفاعا عن مستواه في بداية العملية). و هكذا، تختفي المقايضة في الأجل الطويل.
- صانع السياسة يمكنه الاختيار بين مسارات التعديل الانتقالي المختلفة، التي تضع الاقتصاد عند معدل تضخم الحالة الثابتة المستقرة المرغوبة، فهو يستطيع الاختيار بين بطالة زائدة للغاية لفترة قصيرة أو بطالة زائدة اقل لوقت أطول(تلجأ السياسة النقدية الي تقييد الطلب الكلي من اجل تخفيض معدل التضخم الفعلي عن المعدل المتوقع، الذي لا تستطيع السلطات النقدية التأثير فيه مباشرة لأنه يعتمد علي التوقعات المعدلة).

يمكن القول أن هذه النتائج نيوكلاسيكية في بعض أجزائها، فهي تشير الي وجود الانقسام الكلاسيكي في الأجل الطويل; ما أن تتعدل التوقعات بشكل كامل حتي تعود السياسة النقدية مرة أخري الي حيادها، فينصرف أثر تقلبات الطلب كلية الي ارتفاع الأسعار، دون الناتج الحقيقي. و في الإشارة الي فاعلية سياسات الطلب الكلي في التأثير علي الناتج الحقيقي في الأجل القصير. وهي نتائج سياسية ذات طابع نقدي بمعني، أنها تعادي سياسات ضبط الإيقاع fun tuning التنشيطية و تدعو الي التركيز علي تثبيت التضخم عند مستويات هدفيه منخفضة جدا و الحفاظ، في سبيل ذلك علي نمو ثابت للعرض النقدي.

(٢-١-٥) الدلائل التجريبية

لقد ساعدت الاختبارات الإحصائية لفرضية المعدل الطبيعي للبطالة، و التي أجريت في الفترة منذ أوائل الي منتصف السبعينات في انتقاد نموذج التوقعات المعدلة، أو نموذج أخطاء التعلم و مهدت الطريق، بذلك لظهور فكرة التوقعات الرشيدة البديلة في تحليل منحني Phillips.

هذه الاختبارات كان تركيزها الأساسي علي القيمة العددية لمعامل متغير التوقعات السعرية في معادلة منحني Phillips المزيد بالتوقعات، فإذا كانت قيمة هذا المعامل تساوي الواحد الصحيح تكون فرضية المعدل الطبيعي صحيحة، وإذا كانت قيمة هذا المعامل اقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني ضمنا عدم صلاحية الفرضية ووجود المقايضة في الأجل الطويل.

في العديد من الاختبارات الإحصائية، التي قدرت المعامل بأقل من الواحد الصحيح، أظهرت النتائج عدم صحة فرضية المعدل الطبيعي للبطالة. في مواجهة تلك التحديات، قام فريق من الاقتصاديين بتفنيد تلك النتائج مشيرا الي وجود تحيز إحصائي ضد فرضية المعدل الطبيعي . تلك الانتقادات أظهرت أن هذه الاختبارات كانت تعتمد بشكل نموذجي علي التوقعات المعدلة كممثل لمتغير التوقعات السعرية. تلك الانتقادات أوضحت انه إذا كانت التوقعات المعدلة مقياس غير مناسب للتوقعات التضخمية، فان معامل التوقعات سوف يكون متحيزا لأسفل، وإذا كان الأمر كذلك، فإن كون معامل التوقعات اقل من

الواحد لا يعد دليلا ضد فرضية المعدل الطبيعي، وإنما يعد دليلا علي عدم كفايته كمقياس للتوقعات.(Humprey, 1985).

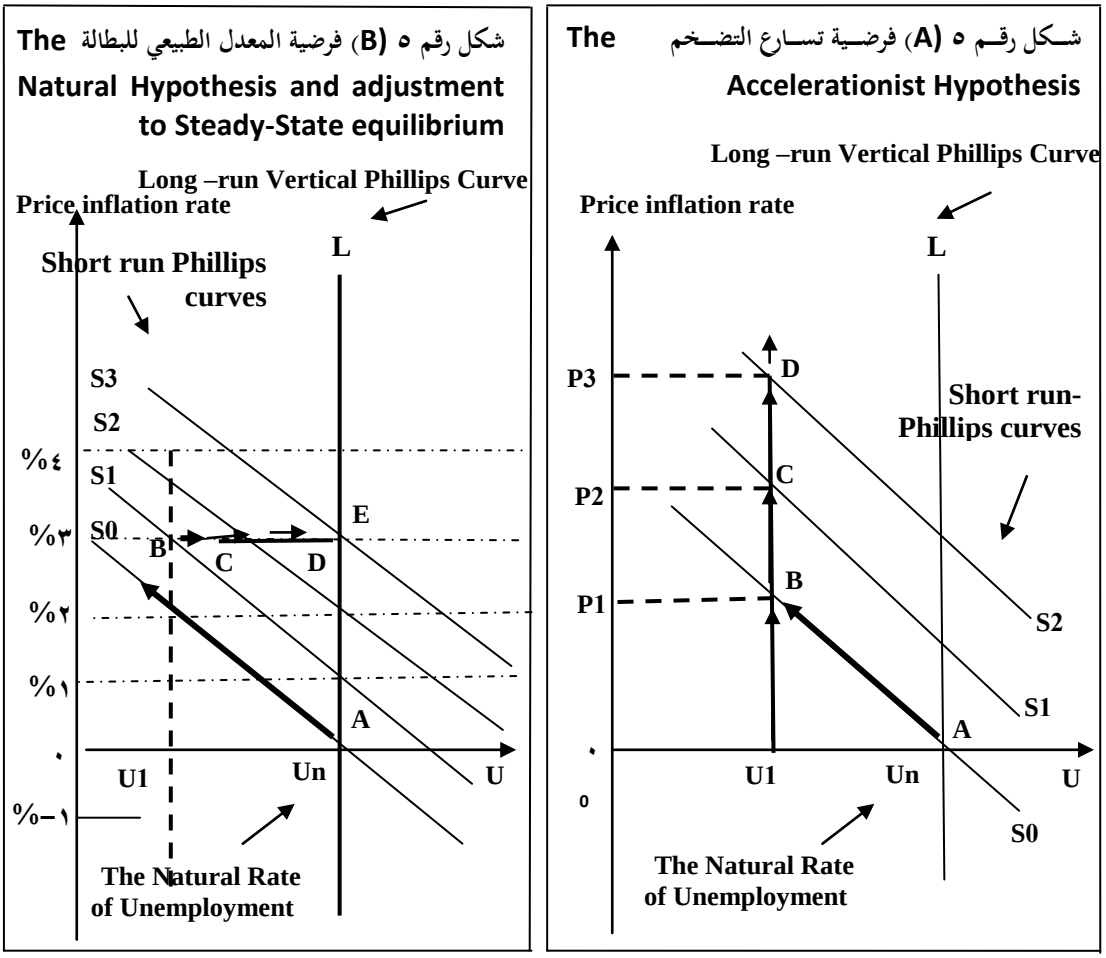

المصدر: (Humprey, 1985). شكل (رقم ٥) فرضيات المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم

(٣-١-٥) انتقادات الي نموذج التوقعات المعدلة

ظهرت مقالة Friedman في فترة Kennedy–Johnson للتوسع المالي (تميزت تلك الآونة باستخدام سياسات مالية و نقدية توسعية). هذا التوافق بين فترة ظهور المقالة و استخدام السياسات التوسعية، التي أسفرت عن تخفيض معدلات البطالة من

٥.٥% الي ٣.٥% و عن تعجيل التضخم عاما بعد عام، أظهرت صدق تنبؤات نموذج verbal model فيما يتعلق بتعجيل التضخم.

و حيث فشل القياسيون في التنبؤ بتعجيل التضخم في تلك الفترات، فقد هاجموا نموذج Friedman ، الذين عدوه نموذجا للخداع ; حيث لا يستطيع الناس وضع كل المعلومات الخاصة بالمستقبل في الاعتبار، مثل تغيرات معدل نمو النقود، تقلبات سعر الصرف، الأهداف السياسية المعلنة. لقد تعرض النموذج لانتقادات حادة باعتباره غير قابل للتصديق، و لكونه لا يتسق مع السلوك الرشيد; العمال لديهم منافذ شهرية لإعلانات مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية، كما أنهم يذهبون للتسوق كل يوم (Gordon,2009).

٢-٥) نموذج التوقعات الرشيدة RATIONAL EXPECTATIONS MODEL

إن الانتقادات، التي قللت من أهمية مدخل التوقعات المعدلة في صياغة التوقعات لعبت دورا كبيرا في تمهيد الطريق أمام التوقعات الرشيدة، كمدخل بديل الي تحليل منحني Phillips. في نموذجيهما، راح كلا منPhelps و Friedman يؤسسان علي افتراضات التوازن السوقي المستمر و عدم كفاية المعلومات.

فيما بعد، وفي مقالتين مؤثرتين قام Lucas (١٩٧٣و١٩٧٢) بتوسيع نموذجيهما بإضافة مكون ثالث: التوقعات الرشيدة (Gordon,2011) الي جانب – و هذا هو الأمر الأكثر أهمية– نظرية توازنية للدورة التجارية.

وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة، يميل الأفراد، عندما يقومون بتكوين توقعاتهم السعرية الي استغلال كل المعلومات المتاحة وثيقة الصلة بعمليات التضخم Humprey, (1985). إن أخطاء التوقعات، وفقا لذلك لا يمكن أن تتكرر(Gordon,2009). إنها نظرية التوقعات الرشيدة، التي تقرر أن أخطاء التوقعات ليس بها أي مكون نظامي systematic، وأنها بالكامل عشوائية، كنتيجة لذلك تكون التوقعات صحيحة في المتوسط و الوكلاء، لذلك لا يمكن مفاجئتهم بصورة منتظمة أو بشكل منتظم. (Motyovszki, 2013).

(١-٢-٥) نتائج السياسة POLICY IMPLICATION

إن مفهوم التوقعات الرشيدة قاد Lucas و تابعيه الي نتائج ثورية مذهلة. رأي Lucas أن أفعال السياسة النقدية المتوقعة لا يمكن أن تؤثر علي الناتج الحقيقي بشكل مستقر، أو بصورة يمكن التنبؤ بها، و هو ما عرف "بقضية عدم فعالية السياسة" "policy ineffectiveness proposition (Gordon,2011).

إن منحني Phillips النيوكلاسيكي شأنه شان منحني Phillips النقدي. إنه ينطوي علي المقايضة بين التضخم والبطالة بالقدر الذي يكون فيه التضخم مفاجأة. لقد ذهب Lucas الي أبعد من ذلك عندما ناقش إمكانية أن يكون منحني Phillips عموديا، حتي في الأجل القصير، و هي الحالة، التي تفقد فيها سياسات الطلب الكلي كل فعاليتها في جذب الناتج بعيدا عن معدله الطبيعي(Gordon,2011).

إن أفكار النيوكلاسيك، كما يري البعض هي عودة كاملة لأفكار الكلاسيك الأصلية، فالانقسام الكلاسيكي لم يتبدل (علي الأقل في الأجل الطويل) عبر منحني فيليبس العمودي، والذي يعيد سياسات الطلب الكلي الي عدم فعاليتها. صحيح أن الاقتصاد يمكنه أن يتحرك عبر منحني Phillips قصير الأجل، غير أن هذا يعود فقط الي تأثير الصدمات العشوائية، والتي لا يمكن التنبؤ بها (وليس استجابة لأفعال السياسة المنتظمة) و حتي الانحراف عن منحني Phillips العمودي، فضلا عن انه عشوائي تماما، فانه لا يدوم طويلا. (لأن هذه التفسيرات تتناقض مع الدورة التجارية الملاحظة، فلم يقدر الفكر النيوكلاسيكي علي تفسيرها في شكلها الأصلي، و هو ما أدي الي تطوير نظرية الدورة التجارية الحقيقية **RBC** theory ، و التي تمثل، حتي عودة اقوي الي الاقتصاديات الكلاسيكية).

و هكذا، يمكن النظر الي الفكر النيوكلاسيكي بوصفه النسخة الأكثر تطرفا و الأكثر صرامة في المذهب النقدي. نوعيا، فان نتائج السياسة لدي كلا من النيوكلاسيك و النقديين متماثلة، حيث تكون العلاقة بين التضخم والبطالة عكسية بقدر ما يكون التضخم مفاجئ و غير متوقع ; بخلاف ذلك، فان منحني Phillips عمودي و سياسات جانب الطلب ليس لها اثر حقيقي (إن تغير نتائج السياسة لدي النيوكلاسيك ينتسب الي كلا من (Sargent & Wallace, 1975) (Gordon,2011).

رغما عن ذلك، فثمة خلاف بين النقديين و النيوكلاسيك يتعلق بطبيعة الأفعال، التي تجعل التضخم مفاجئ وغير متوقع. في ظل التوقعات المعدلة خلفية النظرة، فأن السياسة النقدية قادرة علي توليد التضخم غير المتوقع، و علي التأثير، بالتبعية في المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير. في ظل التوقعات الرشيدة، علي النقيض من ذلك لا يمكن أن تؤتي أفعال السياسة المنتظمة أثرها في تحفيز أخطاء التوقعات، إذ يتعدل كلا من التضخم الفعلي و التضخم المتوقع بصورة مماثلة، و في نفس الوقت للتغيرات السياسية المتوقعة. هذه الآراء تحمل الكثير من المحاذير لمنحني Phillips القائم علي المقايضة و الذي ظل علي وضعه كحاله ممكنة الحدوث، و لكن كظاهرة عرضية تماما، وكنتاج صدمات عشوائية لا يمكن التنبؤ بها و لا يمكن استغلالها من خلال السياسات التي تقوم علي القواعد. إن السياسة تستطيع، رغم ذلك أن تؤثر في المتغيرات الاسمية، أو معدل التضخم (Humprey, 1985) . إن هذه النتائج أكدت مجددا علي أهمية أهداف الاستقرار السعري للسياسة النقدية، كما فعلت النتائج التي توصل إليها فريدمان.

ثمة خلاف آخر بين الفكر النقدي والفكر النيوكلاسيكي لا يقل أهمية عما سبق، و ذلك فيما يتعلق بالتكلفة الحقيقية، التي تصاحب سياسة تخفيض التضخم. لأن التوقعات الرشيدة أمامية النظرة forward looking بطبيعتها، فانه يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر فيها مباشرة من خلال قيامها بالإعلان عن تبني سياسة صفرية التضخم. الوكلاء يمكنهم استخدام هذه المعلومات في تكوين توقعاتهم والاقتصاد يمكنه أن يتحرك لأسفل عبر منحني Phillips العمودي من دون الانحراف عن المعدل الطبيعي للبطالة (ومن دون خلق تكلفة حقيقية ضخمة في صورة ناتج أقل)(شكل رقم ٦). و هكذا، إذا كانت السياسة تستطيع بطريقة فعالة أن تقود التوقعات، فإن معدل التضحية يكون صفر[١].

يشدد النيوكلاسيك علي أهمية السياسات القائمة علي القواعد، عوضا عن السياسات العمدية، في تحقيق أهداف الاستقرار السعري. إن العنصر الأساسي في تخفيض معدل التضخم، كما يدعي هؤلاء هو قدرة صانعي السياسة علي الالتزام بسياسة تخفيض معدل التضخم، ذلك إذا كان علي العامة أن يصدقوا إعلانات هذه السياسة. إن

[١] - معدل التضحية sacrifice ratio هو مقياس سهل مختصر للسرعة التي يتعدل بها التضخم استجابة لارتفاع معدلات البطالة و انخفاض الناتج. هذا المعدل يتم تعريفه بوصفه فجوة الناتج خلال فترة انخفاض التضخم مقسوما علي الانخفاض الدائم للتضخم معبرا عنه كقيمة مطلقة.

السياسات العمدية، التي تعاني مشاكل عدم الاتساق الزمني، أو التوقيت تفشل في إقناع الوكلاء من خلال البنك المركزي بتخفيض توقعاتهم، و من ثم في مفاجئة هؤلاء بالتضخم غير المتوقع. وهكذا يبقي التضخم عند مستوي ما يقرره البنك المركزي، و تبقي البطالة علي نفس معدلاتها. و لا يحدث التبادل بالتبعية. يري النيوكلاسيك أن الحل يكمن في السياسات القائمة علي القواعد، و التي تقيد يد صانعي السياسة، و تلزمه الصدق في تنفيذ سياسات الاستقرار السعري دون التأثير في البطالة، و من ثم يستطيع السياسي أن يعمل بمعدل تضحية يساوي صفر. إن هذه هي أحد النتائج الأساسية لنظرية التوقعات الرشيدة.

و هكذا، أعلنت نظرية التوقعات الرشيدة نهاية الاقتصاد الكينزي، و ذلك علي أساس انه يفتقد الي الأسس الجزئية (خاصة علي جانب العرض) و بناءا علي انتقادات Lucas، الذي وضع تأكيدا كبيرا علي عدم إمكانية تقييم مداخل السياسة البديلة باستخدام النموذج الكلي التقليدي (Gali, 2000).

(٢-٢-٥) انتقادات الي نموذج التوقعات الرشيدة

مع نهاية السبعينات، انتقد مدخل Lucas بصورة واسعة. المشكلة لم تكن في مجرد تقديم Lucas للتوقعات الرشيدة، بدلا، كانت المشكلة في تركة الافتراضات الثقيلة التي ورثها Lucas عن Friedman و Phelps ، بالذات في الافتراضين التوأمين: التوازن السوقي المستمر، وعدم كفاية المعلومات. إن الانحراف في المستوي السعري الحالي الفعلي عن المستوي السعري المتوقع هو المصدر الوحيد المسموح به لتقلبات الدورة التجارية في الناتج الحقيقي. وهكذا، وبرغم الجاذبية غير المحدودة لمدخل Lucas – Friedman– Phelps ، فانه يستند الي نظرية غير كافية في الدورة التجارية، يضاف الي ذلك، بعض الانتقادات التي وجهت للنموذج مثل أن الأساس الجزئي لمنحني العرض الذي قدمه Lucas كان شديد التجريد وغير حقيقي بالمرة.

(الشـــكل رقـــم ٦) سياســـة تخفـــيض التضـــخم بـــدون تكلفـــة فـــي ظـــل التوقعـــات الرشـــيدة و عنـــد تحـــري الصـــدق مـــن قبـــل صانعي السياسة

Costless Disinflation Under Rational Expectations and Policy Credibility

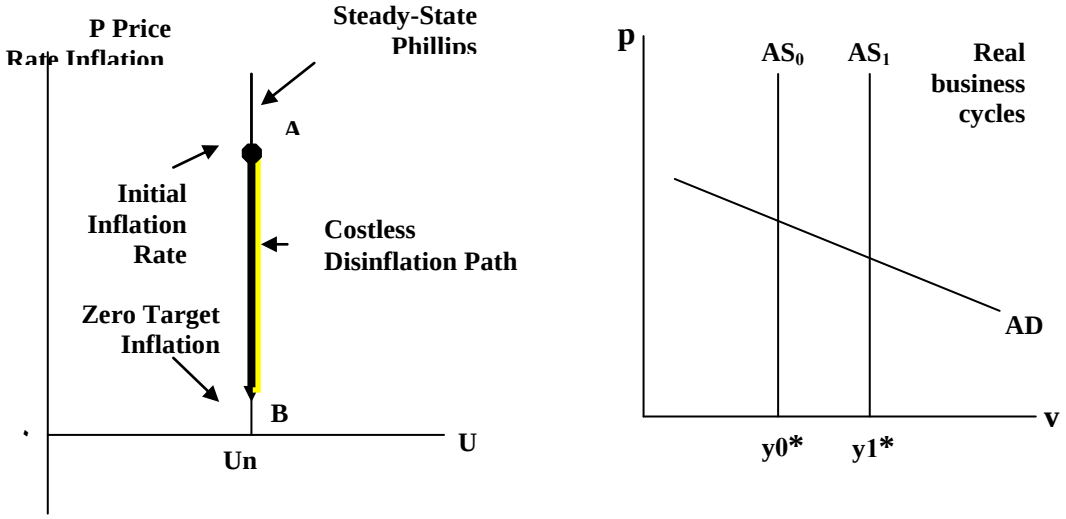

المصدر: (Motyovszki, 2013)

إن نهاية نموذج القيود التي تحول دون الوكلاء (عوائق) المعلومات model information barriers لكل من Friedman– Phelps– Lucas جاءت علي مرحلتين. أولا، ظهرت عيوب النظرية في عدم القدرة علي التوفيق بين الدورة التجارية المتعددة السنوات و بين فجوة الشهر الواحد، التي تواجه الوكلاء للحصول علي المعلومات الكاملة عن المستوي السعري الكلي . ثانيا، إن محاولة تطوير، أو تقديم دعم تجريبي لقضية عدم فعالية السياسة باءت بالفشل، و هو ما يعبر عن الصراع الأساسي بين المرونة السعرية التامة، التي يشترطها نموذج حواجز المعلومات و بين التضخم الكامن inertia المجسد بعمق في عمليات التضخم الأمريكي(Gordon,2011).

٦) المرحلة الرابعة ، النماذج النيو كينزية THE NEW KEYNESIAN MODELS

ردة الفعل الكينزية جاءت في الثمانينات والتسعينيات. إنها محاولة قامت بها المدرسة النيوكينزية تأكيدا علي عدم حياد النقود في الأجل القصير و في إطار إعادة المقايضة

بين التضخم والبطالة من جديد. و لكن في إطار منحني Phillips العمودي طويل الأجل القائم علي وجود معدل بطالة فريد لا يتسارع عبره التضخم Non– unique Accelerating Rate of unemployment (**NAIRU**).

علي اثر فشل النموذج الكينزي التقليدي في تفسير الكساد التضخمي، قدمت المدرسة الكينزية الجديدة تعديلات (إضافات) ثلاثة أساسية وهي: إدماج التوقعات بالنموذج رشيدة كانت أو معدلة، إبداء اهتمام أكبر بالبطالة التوازنية Equilibrium unemployment، والتضخم الناشئ عن زيادة التكلفة cost push inflation. رغم هذه التجديدات، فان الطابع الكينزي لا يزال واضحا في نظرة هؤلاء الي الطلب الكلي بوصفه العنصر الحاسم في تحديد مستوي التوظف، الناتج، و التضخم، و في نقاشهم حول السوق الحر. يري النيوكنزيون أن السوق الحر يعمل من دون كفاءة; انه غالبا لا يتوازن، إشارات الأسعار تنتهك بسبب ممارسات القوة الاقتصادية، معظم الأجور والأسعار جامدة، و الأكثر أهمية إن السوق الحر قد لا يسكن (أو يستقر) عند التوظف الكامل. (Sloman, 2004)

في هذا الإطار، واجهت المدرسة النيوكينزية، التي قادت عملية إحياء أو بعث الفكر الكينزي في الثمانينات، تحدي النماذج النيوالكلاسيكية – التي تستند الي مرونة الأجور و الأسعار– مع رفض كبير للمرونة السعرية التامة والتوازن السوقي المستمر و الأسواق الكاملة (Motyovszki, 2013). هذا التيار تظهر خصائصه في النموذج، الذي قدم من قبل Gordon في بداية الثمانينات. و الذي أسماه لاحقا، (١٩٩٧) "نموذج المثلث". في هذا النموذج، يشرح Gordon التضخم بوصفه نتاج مكونات ثلاثة، التضخم الكامن Inertia، فجوة البطالة، و صدمات العرض. هذه الصفات specification يتم استخدامها في نموذج منحني Phillips النيوكينزي المبسط المعروف بنموذج الإجماع الجديد the New Consensus Model (NCM) (Aidar, 2012).

في التسعينات ظهر، أيضا، داخل الأدب النيوكينزي ما يسمي بالتوليف النيوكلاسيكي الجديد (**NSN**) New Neoclassical Synthesis، و فيه تمتزج عناصر نموذج (**NCM**) بنظرية الدورة التجارية الحقيقية (**RBC**) (شكل رقم٦)، و التي تستخدم نماذج التوازن العام الحركية بأساساتها الجزئية المعقدة. في هذا الاتجاه ، تأخذ خصائص منحني Phillips ، الذي يعرف بمنحني Phillips النيوكينزي (**NKPC**) شكلا

آخر، حيث نبذت العلاقة بين التضخم والبطالة و أحلت فجوة mark–up محل فجوة البطالة و غلبت التوقعات أمامية النظرة "Forward–looking (Aidar,2012).

١-٦) الجيل الأول من نماذج النيوكينزيين (نموذج NCM أو نموذج المثلث Triangle model)

إن نسخة منحني Phillips ، التي يعتمد عليها الجيل الأول من النماذج النيوكينزية، و تعرف بنموذج **NCM**، ليست أكثر من نسخة منحني Phillips العمودي طويل الأجل، التي تنتمي الي المدرسة النقدية[١]. علي نهج تحليل الطلب والعرض الجزئي، قام هذا الفريق بتحليل الطلب والعرض الكلي. فكما تتحدد العلاقة بين الناتج والسعر في الأسواق الفردية موجبة كانت أو سالبة استنادا الي الأهمية النسبية لصدمات الطلب والعرض الجزئيين، فكذلك تتحدد العلاقة بين الناتج الكلي و معدل التضخم موجبة كانت أو سالبة اعتمادا علي الأهمية النسبية لصدمات الطلب و العرض الكليين. اعتمادا علي ذلك، تتشكل خصائص specifications العمليات التضخمية، و التي تشتمل علي ثلاثة متغيرات تفسيرية تمثل التضخم الكامن inertia و الطلب و العرض.

إن هذا المدخل كينزي، لأن دور التضخم الكامن inertia أن يجعل معدل التضخم بطئ التعدل للتغيرات في الطلب الاسمي، نتيجة لذلك يظهر الناتج الحقيقي كمتبقي residuals و ليس كعنصر اختيار، كما في نموذج .Friedman–Phelps–Lucas. لقد قدمت نماذج عديدة في إطار الدراسات النظرية الواسعة التي قام بها النيوكينزيين (**NKE**) و التي بدأت في أواخر السبعينيات مع Fischer (1977), Taylor (1980) (Gordon,2011). لقد حاولت هذه النظريات تصوير آلية عمل التضخم الكامن، و ذلك باستخدام نظريات الجمود الاسميnominal rigidities مثل نموذج الأجور المتقلبة Staggered Wages أو نموذج تكلفة القائمة Menu Cost model. و هكذا يجد النيوكينزيون أسباب المقايضة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير – والذي يرجع

---

[١] - إضافة الي مكون التضخم الذاتيp_{t-1} ، ينم إدخال متغير صدمات العرض z_t في منحني فيليبس الخاص بنماذج NCM (و تعبر عن التضخم بسبب زيادة النفقات وذلك بسبب الضغط الذي تمارسه النقابات العمالية، الدول المنتجة للنفط، التغيرات في الأسعار النسبية للواردات و التغيرات في اتجاه نمو الإنتاجية، فرض الرقابة علي الأسعار، أو إلغاءها) الي منحني فيليبس التوقعاتي علي النحو التالي:

(Gordon,20011) $P_t = p_{t-1} + b(U_t - U^N_t) + z_t + e_t$

عند Friedman الي وجود الخداع النقدي- في نظريات الجمود الاسمي (Aidar,2012). إضافة الي ذلك، فسوف يستخدم النيوكينزيون نظرية عن جمود الأجور الحقيقية، التي تحول دون توازن أسواق العمل و تسمح بوجود البطالة الإجبارية في الأجل الطويل، بديلا عن التوازن العام الفالراسي التنافسي (Aidar,2012).

١-١-٦) نموذج تكلفة القائمة و جمود الأجور الحقيقية

يستخدم الجيل الأول من النيوكينزيين نموذج تكلفة القائمة the Menu Cost model، والذي طور في الثمانينات من قبل(Mankiw,1985 Rotemberg, ;1082 Blanchard; Kiyotaki, 1987 ; يبحث هذا النموذج في كيفية توليد جمود الأسعار، هذا يرجع الي أهمية الجمود الاسمي في النموذج. إنها المقدمة التي يترتب علي قبولها قبول ما يترتب عليها من نتائج (إن وجود جمود الأسعار يفضي الي عدم حياد النقود في الأجل القصير)، إن جمود الأسعار هي القناة، التي تمر عبرها تغيرات الطلب الكلي الي الناتج الحقيقي.

يستند هذا النموذج الي افتراضيين من الأهمية بمكان. أولا، سيادة المنافسة الاحتكارية بين الشركات العاملة في أسواق السلع. ثانيا، وجود تكلفة لتعديل الأسعار("تكاليف القائمة"). في ظل المنافسة الاحتكارية، يمكن للشركات تسعير منتجاتها بصورة مثلي اعتمادا علي منحني الطلب سالب الميل. عموما، و في ظل وجود تكلفة لتعديل السعر، فان الشركات قد لا ترغب في تغيير أسعارها هذا علي الرغم من تغير الطلب علي منتجاتها – و الذي يرجع الي تغير الطلب الكلي. ومع ذلك، فقد أوضح Romer (1993,2005) أن تكلفة القائمة ليست كبيرة الي الحد الذي يعوض نقص الأرباح الذي تتعرض له الشركات من جراء عدم تمرير تغيرات الأسعار، حيث يصاحب التغير في الطلب الكلي(و الذي يؤدي الي انتقال منحني الطلب علي منتجات الشركة) تغير التكلفة التي تتحمل بها هذه الشركات – مثل الأجور- في نفس الاتجاه فتزداد خسائرها. إن توليد جمود الأسعار يستدعي تقديم جمود الأجور الحقيقية الي نموذج تكلفة القائمة.

في هذا الإطار، تتضح ضرورة إدماج جمود الأجور الحقيقية في النموذج (حتي يتسنى توليد جمود الأسعار في أسواق السلع)، الأمر الذي تم تدعيمه من خلال نظريات البطالة، التي تم تطويرها في الثمانينات من خلال النيوكينزيين، و التي أوضحت عدم

اكتمال imperfections سوق العمل، في نفس الوقت قدمت تلك النظريات المبرر النظري لوجود البطالة الإجبارية في الأجل الطويل.

لقد حاول الجيل الأول من النيوكينزيين الموائمة بين الاقتصاد الكلي بعد النقديين و النيوكلاسيك ، و بين النتائج الكينزية للتوليف النيوكلاسيكي، وذلك من خلال إدماج جمود الأجور الحقيقية و الجمود السعري. إن نموذج تكلفة القائمة و جمود الأجور الحقيقية معا يحققان، كما يؤكد النموذج البسيط لتكلفة القائمة، شروط جمود الأجور الاسمية و جمود الأسعار. تلك النتائج أو الشروط كانت لازمة لإعادة عدم حياد النقود في الأجل القصير، حتي في ظل وجود التوقعات الرشيدة (Aidar,2012) .

علي أساس بعض الافتراضات مثل وجود تضخم كامن تام full inertia ، و أن mark–up لا تتحدد بالمساومات علي الأجور الحقيقية داخل سوق العمل(عنصر خارجيexogenous)، فان منحني Phillips يصعد عموديا في الأجل الطويل عند المعدل الطبيعي و الوحيد للبطالة **NAIRU**. بناءا علي ذلك، فإن نموذج **NCM** يجمع بين عدم حياد النقود في الأجل القصير و حياد النقود في الأجل الطويل. استنادا الي منحني Phillips في إطار نماذج NCM، فان استمرار الزيادة في الطلب الكلي، و التي تسبب فجوة بطالة سالبة عبر فترة زمنية أطول، سوف تسفر، فحسب عن تسارع التضخم في نهاية الأمر(الأجل الطويل) (Aidar,2012) .

رغم ذلك يعاني نموذج تكلفة القائمة مع جمود الأجور الحقيقية افتقاره الي الأسس الجزئية، التي توضح كيفية حدوث التعديل السعري في الأجل الطويل. لقد خضع النموذج النيوكينزي القائم علي معدل NAIRU وحيد للانتقادات بسبب فشله التجريبي في شرح تدني معدلات البطالة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢-١-٦) نتائج السياسة POLICY IMPLICATION

هناك أربعة نتائج أساسية يمكن أن تحسب علي نموذج المثلث (Gordon,1990):.

١- بسبب أن التضخم في الأجل الطويل و دائما و في كل مكان هو ظاهرة تجد أساسها في الناتج الاسمي الزائد، فان الشغل الرئيسي للسياسة النقدية يجب أن ينصب علي معدل نمو الناتج الاسمي. بسبب وجود التضخم الذاتي، وعندما

تكون فجوة الناتج تساوي صفر، فان البنك المركزي يجب أن يضع هدفا للنمو في الناتج الاسمي. في هذه الحالة، يتم اختيار معدل لنمو الناتج الاسمي يساوي النمو في الناتج الممكن، بالإضافة الي التضخم الكامن inertial inflation("core") الموروث. رغما عن ذلك، فان النمو في عرض النقود لا يؤدي دائما الي حدوث التضخم، ذلك أن التغير في عرض النقود لابد وان يحدث تغيرا في الناتج الاسمي حتي يحدث التضخم، فإذا تم تعويض النمو في عرض النقود بحركة معاكسة في سرعة الدوران. فلن يحدث التضخم.

٢- في الأجل القصير، تؤدي التقلبات في النمو الزائد للناتج الاسمي- في الشكل الذي يضم إليه التضخم و فجوة الناتج – الي حدوث حلقات في عكس اتجاه الساعة. هذه الحلقات تجد أسبابها في التضخم الذاتي. إن تسارع النمو الزائد في الناتج الاسمي يؤدي الي الانتقال علي حلقات من الساعة ٦ الي ٣ الي ١٢ ترافقه حالة انتعاش بسيط في التضخم تعقبه حالة ركود تضخمي (الفترة من ١٩٦٤-٧١) . أما تباطؤ النمو الزائد في الناتج الاسمي، فانه يسبب حلقة أو نقلة من الساعة ١٢ الي ٩ الي ٦ حيث يدخل الاقتصاد الي حالة من ركود تعقبه حالة توسع يتراجع في ظلها معدل التضخم (الفترة من ١٩٨١ الي ١٩٨٦)(شكل رقمB٧).

٣- إن صدمات العرض تسبب نمط حركي آخر. إن صدمة بترول عكسية يمكن أن تسبب حركة الاقتصاد الي الشمال الغربي – كما حدث في ١٩٧٤-٧٥ ، كما أن الرقابة السعرية أو صدمة عرض موجبة يمكن أن تجذب الاقتصاد نحو الجنوب الشرقي كما حدث في ١٩٧١-٧٢ أو ٨٦-٨٧. إن اتجاه الحركة يتحدد ليس فقط علي أساس طبيعة صدمة العرض، و لكن أيضا علي استجابة السياسة. إن الحركة تجاه الشمال الغربي الناتجة عن أية صدمة عرض عكسية تفترض إن صانعي السياسة سوف يحافظ علي ثبات نمو الناتج الزائد. إن استجابة السياسة التقييدية سوف تميل بالاقتصاد نحو الغرب و أن الاستجابة السياسية التوسعية سوف تقود الاقتصاد نحو الشمال أكثر مما تتجه نحو الغرب.

٤- إن نموذج المثلث هو بشكل قاطع نموذج كينزي. إن السبب الذي يحول بين الأسعار و بين إحداث تغيير في نمو الناتج الاسمي يجد جذوره أولا في وجود

التضخم الكامن – وجود الفجوات المبطأة – و ثانيا في معامل تعديل منحني Phillips المحدود (معامل فجوة الناتج).

شكل رقم (٧ A) المعدل الطبيعي للبطالة المتقلب مع الزمن

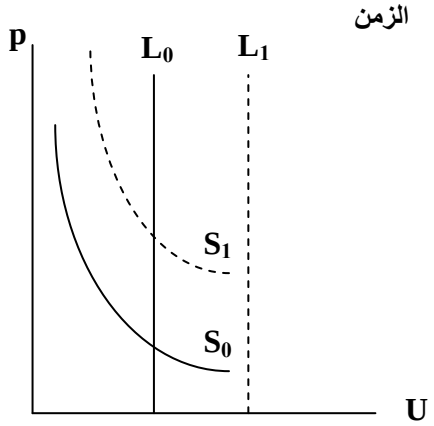

تغير المعدل الطبيعي للبطالة عبر الزمن في نماذج NCM و تمهيد الطريق أمام فكرة عدم حياد النقود في الأجل الطويل

شكل رقم (٧ B) صدمات العرض و نمط الحركة علي منحني Phillips

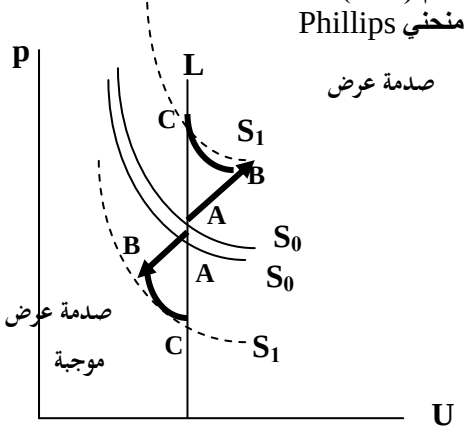

اثر صدمات العرض السالبة والموجبة و نمط الحركة علي منحني فيليبس في نموذج مثلث

بواسطة الباحث

(٣-١-٦) الانتقادات الي نماذج الجيل الأول من النيوكينزيين

من بين الانتقادات، التي وجهت الي نموذج تكلفة القائمة مع جمود الأجور الحقيقية، فشله في أن يقدم الأسس النظرية المطلوبة لتدعيم مكون التضخم الكامن Inertia في منحني Phillips. بصورة خاصة، فشله في شرح آليات التعديل السعري، علي سبيل المثال، لماذا و عند أي درجة من التركز سوف تقوم الشركة بتعديل أسعارها. و لماذا يتلاشي، فجأة أثر تكلفة

التعديل علي قرار الشركة، و ما هو المدى الزمني، الذي تكون فيه الشركات جاهزة لتعديل أسعارها. علي خلاف ذلك، نجح نموذج Calvo (1983) في تقديم آلية لتعديل الأسعار.

بالرغم من التبني الواسع للنسخة المبسطة لنموذج NCM، فان النيوكينزيين لا يحتفظون برأي موحد حول منحني Phillips العمودي الدقيق القائم علي معدل بطالة طبيعي وحيد(شكل رقم٧ A). إن الدلائل التجريبية لفترة الثمانينات و التسعينات تشير الي فشل نموذج المعدل الطبيعي للبطالة في تفسير العلاقة الملاحظة بين البطالة و التضخم في بعض الدول الأوروبية و في الولايات المتحدة. ردة الفعل داخل دراسات النيوكينزيين، تراوحت بين تبني نموذج التخلفية the hysteresis model و بين تبني نموذج المعدل الطبيعي للبطالة المتغير عبر الزمن **TV- NAIRU** . بالنسبة للأول فانه بصفة خاصة يمثل إشكالا أكثر من كونه حلا. بالنسبة للآخر فانه لا يعدو أن يكون متوسط لكل معدلات البطالة الملاحظة خلال الزمن. إن النيوكينزيين لا يعرفون علي وجه الدقة ما هي القيمة الحقيقية لمعدل البطالة **TV-NAIRU**، بالتالي إذا كان معدل **NAIRU** هو أي شيء (متوسط تقديرات مختلفة لسلاسل معدل البطالة) ، فانه لن يكون مناسبا للقيام بدور مرشد للسياسة الكلية.

أيا يكن من أمر، فقد واجه النيوكينزيون الدليل التجريبي برفض فكرة وجود معدل طبيعي واحد خلال الزمن، و الذي يمثل الحجة الأساسية الداعمة لفكرة حياد النقود في الأجل الطويل. ردة فعل النيوكينزيين مهدت الطريق أمام فكرة عدم حياد الطلب الكلي في الأجل الطويل و مع ذلك، فان هذا الأمر لا زال يواجه تحديات نظرية وتجريبية محيرة .

أخيرا، أظهرت الدراسات التجريبية التي قام بها Nelson, Plosser(1982)، الذين قاما باختبار وجود جذر الوحدة في سلاسل الناتج المحلي الإجمالي أن تفرقة النيوكينزيين بين عدم حياد الطلب الكلي في الأجل القصير و حياده في الأجل الطويل لا تدعمه البيانات التاريخية. بصورة آخري، أظهرت هذه النتائج وجود مشكلة في التفرقة بين تأثير الطلب الكلي في الناتج في الأجل القصير وتأثره عوامل العرض في الأجل الطويل (Aidar,2012).

٢-٦) التوليف النيوكلاسيكي الحديث The New Neoclassical Synthesis(NNS)

(الجيل الثاني للنماذج النيوكينزية) و منحني **Phillips**

يري Gordon (Gordon,2011)، أن التطور في منحني فيليبس اخذ يتفرع بعد عام ١٩٧٥ في اتجاهين مختلفين مع عدم وجود أي إشارة للتقارب. في اتجاه اليسار، ينعطف تيار إحياء الاقتصاد الكينزي، في جعبته نموذج المثلث، و هو منحني Phillips مع التضخم الكامن inertial PC و صدمات العرض (١٩٨٨). في اتجاه اليمين، ينعطف التيار، الذي طور من قبل Kydland ، Prescott ، Sargent و بعد ذلك من خلال Gali، Gertler و آخرين، و فيه يعتمد التضخم علي التوقعات الأمامية النظرة the forward-looking expectations ، التي تستجيب برشاده للتغيرات الفعلية والمتوقعة في السياسة النقدية والمالية (Gonzaga,2014). و بينما يسود التيار اليساري في قبيل الجيل الأول من النيوكينزيين – خاصة في نماذج (**NCM**) ، فان الثاني هو أساس منحني Phillips النيوكينزي (**NKPC**)، و الذي سمي من قبل Goodfriend and King (1997) بالتأليف النيوكلاسيكي الجديد (Gali,2000).

ترجع الفروق بين النموذجين أساسا الي طبيعة النظريات، التي يعتمد عليها كلا منهما و الي خصائص منحني Phillips الذي يردفه[١].

علي الجانب النظري، تعتمد نماذج (**NCM**) علي نموذج تكلفة القائمة، والذي يمزج بين جمود الأجور الحقيقية وجمود الأسعار، بينما تعتمد نماذج (**NNS**) علي نموذج Calvo (1983) ، الذي يفسر جمود الأسعار من دون افتراض لجمود الأجور الحقيقية. بالنسبة اليGordon ، يكمن الفرق، أساسا بين النموذجين في أن الأول يقيس التغير في الأسعار و يقيس الآخر التغير في الأجور (Gordon,2009)، كما يستخدم الأول فجوة البطالة و يستخدم الآخر mark-up " و هو أساس جزئي واضح" كمصدر للضغوط التضخمية.

---

[١] - تتضح خصائص منحني فيليبس النيوكينزي NKPC في المعادلة التالية:

$$p_t = \alpha E_t p_{t+1} + \beta(U_t - U^*_t) + e_t$$

حيث يعتمد المعدل الفعلي للتضخم p_t علي كلا من المعدل المتوقع للتضخم ($E_t p_{t+1}$) ، و فجوة البطالة (أو الناتج) (Gordon,2011) .

في تركيبها، تعتمد نماذج (**NNS**) علي تزاوج نماذج التوازن العام الحركي المعقدة (**DSGE**) و التي تقترن عادة بنظرية **RBC**، و الافتراضات الكينزية (التجزؤ النيوكينزي New Keynesian frictions). لهذا السبب، تختلف خصائص منحني Phillips المشتق من هذه النماذج، و التي تركز علي التوقعات الأمامية و الدور الديناميكي لتحديد السعر.

إن هذا النوع من النماذج (**NNS**) يتركب من مكونين أساسيين: الجمود الاسمي (و هو المصدر الأساسي لعدم حياد النقود في هذا النموذج) و المنافسة غير الكاملة و تظهر في صورة تحديد الشركة لأسعارها علي نحو أمثل. في ظل القيود علي التكرار و تكاليف التعديل السعري، فان وجود زيادة موجبة positive markup تبرر رغبة المنتجين في أن يمرروا التغيرات البسيطة في الطلب في شكل تغيير الكمية المنتجة والمباعة من غير تغيير في الأسعار. (Gali,2000).

رغم التفاف النيوالكينزيين حول نماذج التوازن العام الحركية و أخذهم بالتوقعات الرشيدة، غير إنهم ظلوا علي رفضهم فكرة المرونة السعرية التامة و التوازن المستمر و الأسواق التامة. لقد أعادوا تقديم الجمود الاسمي والتجزؤ السوقي من جديد و بسبب ذلك اختفي الحياد النقدي و عادت المتغيرات الاسمية سيرتها في التأثير علي المتغيرات الحقيقية. رغما عن ذلك، فقد نبذ النموذج الأساسي (**NNS**) فكرة النيوكينزيين عن عدم توازن الأسواق. هذا يرجع الي استخدام نموذج (**RBC**) الذي يعتمد تفسير توازن الأسواق للدورة التجارية. إن عدم وجود الجمود الحقيقي في هذا العالم يسمح بالتوازن الآلي للأسواق. في نماذج **NNS**، ليس هناك مكان للاختلال السوقي ليس هناك مكان للبطالة الإجبارية، حتي في الأجل القصير.

رغما عن ذلك، فلا يزال الطابع الكينزي واضحا في نماذج (**NNS**) يعبر عن نفسه من دون مواراة و من خلال جمود الأسعار و التي تسمح بعدم حياد النقود في الأجل القصير. لقد قدمت الصلابة السعرية من قبل Goodfriend ، King (١٩٩٧) من خلال المنافسة غير التامة و من قبل Calvo (١٩٨٣) من خلال آليات تعديل السعر. إن النموذج، الذي قدمه Calvo يسمح بتقديم الأسس النظرية للجمود السعري من دون أن يستخدم الجمود الحقيقي – علي خلاف نموذج تكلفة القائمة– و الذي، علي العكس من ذلك قد أظهر فشلا في تدعيم عنصر التضخم الكامن في نماذج (**NCM**) بالأسس الجزئية المناسبة.

(٦-٢-١) النتائج السياسية POLICY IMPLICATION

- بفضل وجود الجمود الاسمي في نماذج (**NNS**)، فقد عادت السياسة النقدية من جديد لتؤثر في المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظف. بصورة أخري، فقد عادت السياسة النقدية الي كل فعاليتها، أو ردت فعاليتها إليها. لقد عادت من جديد بقدرتها علي التأثير في فجوة الناتج (تقليل البطالة تحت معدلها الطبيعي) بتكلفة تضخم أعلي. رغم ذلك، فانه و بفضل وجود التوقعات الرشيدة، التي تم إلحاقها بالنموذج، فأن الاقتصاد دائما ما يعود الي الناتج الممكن بعد أن تأخذ الصدمة في التلاشي و بمجرد أن تتعدل الأسعار.
- إن استغلال علاقة المقايضة هو مسألة ممكنة في الأجل القصير و دون ذلك في الأجل الطويل الذي تغلفه ملامح الحياد النقدي.
- يفضل استخدام السياسات القائمة علي القواعد، مع تجنب جذب الاقتصاد تحت مستوي عرضه الممكن. و برغم أن هذه النتائج تشابه في مواضع عدة النتائج، التي توصل إليها النيوكلاسيك غير أن النظرية النيوكينزية لا زالت في بعض مواضعها الكينزية "جدا" تضع كثيرا من التأكيد علي السياسات التنشيطية، حيث يمكن للسياسة النقدية، من خلال إثرها علي الاقتصاد الحقيقي أن تسهل عمليات تعدل الاقتصاد و عودته الي وضعه الممكن بعد تعرضه لأي صدمة تعمل علي فتح فجوة الناتج.
- في نماذج (**NNS**) ليس هناك تأخير في استجابة التضخم لصدمات السياسة النقدية.
- ترتبط قدرة السياسة النقدية علي التأثير في التضخم بقدرتها علي التأثير في التكلفة الحدية، أما تكلفة التضخم في نموذج منحني Phillips النيوكينزي الهجين **NKPC** hybrid (النموذج الذي يجمع بين مكون التوقعات الأمامية والتضخم الكامن) فتعتمد علي التضخم في الماضي والتضخم في المستقبل. علي سبيل المثال، عندما تكون قيمة معامل التضخم المبطأ كبيرة، فهذا يعني أن التضخم تقوده قيمه الماضية و أن أفعال السياسة يمكن أن تؤثر بعد فترة إبطاء طويلة.

(٦-٢-٢) الدلائل التجريبية، نموذج المثلث، أم النموذج النيوكينزي

في الدراسة التي قدمها Gordon، (Gordon, 2011) يري أن نموذج منحني Phillips النيوكينزي **NKPC** (الذي تقفز فيه التوقعات استجابة لأفعال السياسة) و

الذي يستند، ضمنيا الي افتراضات المرونة السعرية، التوازن السوقي، و غياب التضخم الكامن خلفي النظرة يمثل عنصرا ضروريا في فهم تفسير حوادث التضخم الجامح، بالإضافة الي أحداث التضخم المتسارع نسبيا في الدول التي لها تاريخ في عدم الاستقرار النقدي، مثال الأرجنتين، بينما يعد مدخل المثلث هو المدخل القياسي المناسب الذي يمكن في إطاره متابعة عمليات تطور التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب.

بالنسبة الي Gordon فقد نجح نموذج المثلث في تفسير انخفاض التضخم disinflation في الفترة ١٩٧٩-٨٦ و المعروف بانخفاض Volcker disinflation. لقد هبط التضخم من ١٠% في عام ١٩٨١ الي ٣% في عام ١٩٨٣-٨٤ بأسرع مما كان يتوقعه المحللون، الذين استخدموا منحني Phillips المزيد بالتوقعات مع تأكيد كبير علي جمود الأجور. إن السبب وراء انخفاض معدل التضحية (والذي كان يتراوح بين ٣.٥ و ٤.٥) عما هو متوقع (١٠%) يرجع الي دور صدمات العرض، خصوصا الي انخفاض الأسعار النسبية للطاقة في ١٩٨١-٨٦ و زيادة قيمة الدولار في ١٩٨٠-٨٥ ، التي قللت السعر النسبي للواردات (Gordon , 2011).

و في أواخر التسعينات، أيضا عندما انخفضت البطالة لأدني مستوياتها منذ الستينات، و لم يكن هناك تسارع مواز في التضخم. بدلا، كان معدلات التضخم أكثر انخفاضا في عام ٢٠٠٠ عنه في عام ١٩٩٣. لقد أظهر Gordon في دراسة قام بها عام ١٩٩٨ أن انخفاض التضخم في الولايات المتحدة، في تلك الآونة يمكن تفسيره بصدمات العرض الموجبة، و التي دفعت منحني Phillips لأسفل بعكس صدمات العرض السالبة في السبعينات; لقد شملت صدمات العرض الموجبة في فترة ١٩٩٦-٩٩ أسعار الطاقة الحقيقية الأدنى، أسعار الواردات الحقيقية الأكثر انخفاضا، و اتجاه نمو الإنتاجية الأسرع(Gordon , 2011).

(٣-٢-٦) الانتقادات الي نموذج التوليف النيوكلاسيكي الجديد

يبدو أن نماذج **(NNS)** قدمت الحل لأضخم المشاكل، التي يعاني منها الجيل الأول من النماذج النيوكينزية. أولا، بتقديم نموذج **RBC** ، فان نماذج **(NNS)** بدت أكثر تآلفا مع حقيقة أن الاقتصاد ينبغي أن يتم تفسيره بنفس العوامل سواء في الأجل القصير أو

الطويل. ثانيا، بتقديم نظرية توازنية للدورة التجارية (بدون أية جمود حقيقي) إضافة الي التوقعات الرشيدة أمامية النظرة، فقد حاول نموذج (**NNS**) أن يطور بديل لنموذج **NAIRU** – والذي أظهر العديد من المشكلات النظرية والتجريبية.

رغم ذلك فقد تعرضت نماذج (**NNS**) هي الأخرى للانتقاد و من داخل الفريق النيوكينزي ذاته (غالبا ممن ينتمون الي الجيل الأول للنماذج النيوكينزية) بدعوي من عدم معقوليتها. لقد قام بعض النيوكينزيين Gordon بانتقاد مكون التوقعات الأمامية في كلا من نسخة منحني Phillips الكينزي الجديد **NKPC** و في النسخة الهجين Hybrid رافضا المعنوية الإحصائية لها. موضحا أن منحني Phillips مع مكون التضخم الذاتي أكثر ملائمة للبيانات الأمريكية. لقد انتقد Gordon عدم معقولية مكون التوقعات الأمامية. حيث يفسر التضخم الفعلي، في هذه الحالة بالفرق بين مجموع انحرافات القيمة الفعلية عن القيمة المتوقعة المستقبلية للزيادة mark–up (أو معدل البطالة) و علاقتها بمستواها الأمثل. التضخم الفعلي لا يرتبط، تبعا لذلك بصدمات العرض أو بالتضخم الكامن. هذا ما يراه Gordon غير معقولا.

الانتقاد الثاني ينفرد بنظرية (**RBC**) كنظرية توازنية للدورة التجارية. وفقا لهذا النموذج، ليست هناك بطالة إجبارية. فالبطالة الموجودة إما احتكاكية و إما طوعية. في هذه الحالة، فان الركود يرتبط بالفترات التي يمتنع فيها العمال عن قبول الأجر الحقيقي الحالي ويفضلون البقاء في حالة عدم عمل. باختصار، فان معدلات البطالة المرتفعة في الدول المتقدمة تفسر في نماذج (**NNS**) إما من خلال زيادة المعدل التوازني للبطالة (التي ترجع الي تغير إنتاجية العمل أو تغير تفضيلات العمال)، أو من خلال إحصائيات العمل المضللة (العاطل إما انه يكذب علي موظفي مكتب إحصائيات العمل، إما انه يساء فهم كلمة يبحث عن عمل في السنوات الحديثة)(Aidar,2011).

٧.) النتائج

من خلال هذه الدراسة، حاولنا أن نتتبع مسار التطور في تحليل منحني Phillips ، أو في إشكالية وجود أثر للمتغيرات الاسمية علي المتغيرات الحقيقية من عدمه. مدققين في المراحل المفصلية للتطور، فإنه يمكن تمييز صور أو أنماط التطور فيما يلي:

أولا، نشوء الفكر الكلي الأولي: المرونة السعرية التامة، الانقسام الكلاسيكي قائم ، سياسات إدارة الطلب الكلي غير فعالة في التأثير علي الاقتصاد الحقيقي.

ثانيا، نشوء الفكر النقيض(الفكر الكينزي): جمود الأسعار، الانقسام الكلاسيكي غير قائم و التغيرات في الطلب الكلي تقف وراء تغيرات الناتج الحقيقي و التوظف

ثالثا، صورة العودة الخالصة كاملة في صورة النيو الكلاسيك والعودة الي الفكر الكينزي في نماذج الجيل الأول من الفريق النيوكينزي (**NCM**) و فيها الأسواق لا تتوازن خلال الدورة التجارية بسبب جمود الأجور والأسعار الاسمية – و هو ما يؤسس لنتائج عدم حياد النقود. بصورة أخري، فإن الانقسام الكلاسيكي غير قائم و أن سياسات إدارة الطلب الكلي التنشيطية ذات أثر فاعل في التأثير علي المتغيرات الحقيقية. و تؤكد النظرية النيوكينزية علي نقائص imperfections سوق العمل، و التي تحول دون توازنه السوقي، مثال جمود الأجور الحقيقية و هو ما يؤدي الي بقاء البطالة الإجبارية في الأجل الطويل. و قد تكون العودة شبه كاملة أو جزئية، كما في حالة النقديين و العودة الي الأفكار الكلاسيكية: المرونة السعرية التامة، الانقسام الكلاسيكي، و عدم فعالية سياسات إدارة الطلب الكلي التنشيطية.

رابعا، التركيب في صورة التوفيق بين الآراء المتعارضة. أولا في التوليف النيوكلاسيكي، الذي جمع بين الآراء المتعارضة مع هيمنة للفكر الكينزي (الأسعار ليست جامدة تماما فتستجيب لتغيرات الطلب الكلي و سياسات إدارة الطلب الكلي ذات آثار حقيقية و الانقسام الكلاسيكي غير قائم) و ثانيا في التوليف النيوكلاسيكي الجديد، كما حدث في نماذج (**NNS**)، التي جمعت بين نظريات الدورة التجارية الحقيقية (**RBC**) والتوقعات الرشيدة و نظريات الجمود الاسمي. إن الناتج الحقيقي الفعلي سوف ينحرف عن مستواه التوازني(طاقة العرض الطبيعية) بسبب وجود الجمود الاسمي و الصدمات. مع عودة سياسات الطلب مرة أخري لفعاليتها فقط محاولة تثبيت الاقتصاد حول توازن السعر المرن الطبيعي و هذا حتي غير مرغوب.

هناك تراوح "ضيق" في نتائج السياسة بعد التوليف النيوكلاسيكي يمتد من حالة وجود المقايضة في الأجل القصير علي نطاق واسع (النقديين، النيوكينزيين) الي ظهورها في نطاق ضيق (النيوكلاسيك). إضافة الي ذلك، فأن هذا التراوح يستند الي عنصر مركزي تؤكد عليه تلك المدارس جميعا، وهو تجنب جذب الاقتصاد تحت مستواه الطبيعي (عدم استغلال المقايضة) و التركيز فقط علي تحقيق هدف الاستقرار السعري، الأمر الذي يفسر ظهور هدف الاستقرار السعري –بوصفه أهم أهداف السياسة الاقتصادية– علي رأس أولويات معظم حكومات العالم اليوم، المتقدم والآخر الأقل تقدما.

يمكن التأشير علي عملية إدماج فرضية المعدل الطبيعي للبطالة في تحليل منحني Phillips ، بوصفها من أهم التجديدات التي لحقت بتحليل منحني Phillips . للتأكيد علي صحة ما استخلصناه يمكن النظر الي نتائج السياسة في مختلف مدارس الفكر الكلي، و التي صارت تؤكد جميعا– بعد ظهور فرضية المعدل الطبيعي للبطالة– علي استخدام علاقة المقايضة بين البطالة والتضخم لتثبيت الأسعار مع تجنب، بصورة أدق تحريم عملية جذب الناتج تحت مستواه الطبيعي.

هناك اقتران بين تطور الفكرة الكلية، كما هي ممثلة في العلاقة بين الاسمي والحقيقي و بين تطور تحليل منحني Phillips. هذا التطور" التابع" في منحني Phillips ، هو مسألة بديهية، إذا نظرنا الي منحني Phillips باعتباره صورة علاقة للتفاعل بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية. المنحني، علي هذا، هو الفكرة الخالصة عندما تظهر للعيان مجسمة. لقد تعرض منحني Phillips في كل مرحلة من مراحل تطور الفكر الكلي للتعديل أو التنقيح أو التحسين ليتلاءم مع الفكرة، التي يعبر عنها. إن التعديلات التي تعرض لها كانت تهدف الي تحسين قدرته علي تفسير الظواهر الاقتصادية المتجددة. لقد تحول منحني Phillips من أداة لاستغلال التبادل بين البطالة و التضخم من قبل رجل السياسة الي أداة عديمة الجدوى، أحيانا، الي نسخ متطورة معقدة ولكنها مرشد مفيد لصانعي السياسة.

النتائج التي توصلنا إليها تفتح الباب أمام كثير من الدراسات حول إمكانية تطبيق نموذج المثلث أو نموذج منحني Phillips النيوكينزي علي حالة الدول النامية، وإذا كان يمكن تطبيق الاثنين، فأيهما أكثر تناسبا مع أوضاع هذه الدول، و ما هي نتائج السياسة التي يمكن أن تسفر عنها تلك التحليلات، و كيف يمكن استغلالها لتحسين أوضاع تلك الدول فيما يتعلق بالبطالة والتضخم

٨) المراجع

هلال، ج. س.، الجنابي، ن. م. (٢٠١٠). طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحني فيليبس. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية*، ١٢(٢)، ٩٦-١٢١.

العراف، فائزة.، سعودي، نجوي. (٢٠١١). دراسة قياسية لمنحني فيليبس في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١. *الملتقي العلمي الدولي*.

الخضراوي، فتحي.(١٩٩١). النموذج الكينزي، *كلية التجارة*، جامعة طنطا.

Aidar, G. (2012). The New Keynesian Phillips curve: a critical assessment. www.boeckler.de/pdf/v-2012-10-25-aider.pdf.

Brssimis, S. N., Maggines, N. S.(2006). Inflation Forecasts and Phillips Curve. *Working Paper Series*, No.38. New Keynesian

Daly, M.C., Hobijan, B. (2013). Downward Nominal Wage Rigidities Bend the Phillips Curve. *Working Paper Series,* 2013-08.

Gali, J. (2000). The return of the Phillips curve and other recent developments in business cycle theory. *Spanish Economic Review,* (2),1-10.

Gonzaga, S. (2014). Triangle Model vs. Hybrid New Keynesian: Comparing Forecast Results of Two Phillips Curves. *Faculty of California State Polytechnic University, Pomona,* In partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Science

Gordon, R. J. (1990). The Phillips Curve Now And Then. . No.3393 *Working Paper Series*,

Gordon, R. J. (2011). The History of the Phillips Curve: Consensus and Bifurcation. *Economica*, *78*, 10-50.

Hornstein, A. (2008). Introduction to the New Keynesian Phillips Curve. *Economic Quarterly, Fall 2008, 94* (4), 301-309.

Humphrey, T. M. (1985). The Evolution and Policy Implications of Phillips Curve Analysis. *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Review*, (March/April), 3-22.

Moryovski, G. (2013). The Evolution of Phillips Curve Concepts and Their Implications for Economic Policy. *Central European University*, 2013 winter trimester.www.academia.edu/

Olafsson, T. T.(2006). The New Keynesian Phillips Curve: In Search of Improvements and Adaptation to the Open Economy. *Working Paper Series*, No.31.

Rich, R.W., Rissmiller, D.(2000). Understanding the Recent Behavior of U.S. Inflation. *Current Issue In Economics And Finance*, Federal Reserve Bank Of New York Vol.6, No.8.

Whelan, K. (2005). The New-Keynesian Phillips Curve. *EC4010 Notes.*

.